

احاديث على السؤال المذكور وقد رفع اليه معظم عدا قوله واذا قامت البيعة على السيد
بي بكر الى اخر السؤال ما عدا قوله في اخر السؤال وهل لولد السيد بي بكر ان يستفدي لوقفه الى قوله
وخل لهم اخذ ام لا فانه فيما رفع من السؤال مولانا عبد الله افندي عتافي واظهر
لا يصح بيع الوقف كما ذكر في السؤال بل هو باق على الوقفية واذ لم يمكن استنقاذ الوقف من يد المعتدي
الا بدفع شي ولم تكن هناك بيعة تشهد بصحة الوقف ولو وجه فلنا نظر ان بيعها ما هو اذ يقع الوقف اما
بدفع درهم او بغير درهم واخذ بها عقار بصيرته وقفاً يكون ذلك استبدالاً كما هو عليه واكثره كما هو حال

سؤال العلامة الشيخ سعيد المنوفي مفتي كشافه بمكة الهمية يافضه
ما قولكم رضي الله عنكم في رجل خصم هو زوجته وقال لها انت قلتي هكذا وهكذا فقالت له حاشا
ما هو صحيح فقال لها فان كنت فلتسبه فقالت ان كنت فلتسبه فلا التي خير وان كنت ما قلته فلا يلحقك
خير فتحيل عندها تدعو عليه وقام ضايقاً وسالته حرمة وقالت علامك ضايق ففكك لها
تخاصمت انا وزوجتي ودعت علي وجزا كلامها هو طالق بالثلاث فجاءتها اكرمته وقالت لها
بما صار وقالت حاشا الله ان كان سببها اني دعيت عليه فلا والله ما دعيت عليه وان كان الا
مشبه بي فصبره وجاه العلم وقال من يوم انما ما دعيت علي فبقي شاهداً كما في راجع في امراتي ففعلتها
افسونا ماجورين

احاديث ان اراد تعليق الطلاق بما تجبل صدور من منها فانكرت ذلك فلا بد من طلقها فان طلقت بانها
لم تدع عليه فلا يقع الطلاق لعدم وجود الصفة المعلق عليها وان تكلمت عن البيبي طلقت
او اراد مكافاتها باسماع ما فكره من الطلاق طلقت ايضاً والله سبحانه وتعالى اعلم
واكتب تحت هذا الجواب في رقة السؤال مولانا سيدنا الشيخ عبد الله بن سالم البصري رحمه الله
جوابي كذلك كسنة الشفيع الى الله سبحانه عبد الله بن سالم بن محمد البصري لطف الله به

ورفع الى مولانا الشيخ سعيد المذكور لسؤال المذكور ما كوفي في رقة اخري فاجاب عليه بما لفظ
وقح الطلاق والحال ما ذكر كون الزوج او قد مكافاة لها باغاضتها به كما اغاضته بالدها عليه
والله سبحانه وتعالى اعلم

فتاوى مسالمة من الفاضل

والجواب في شرح العنقري من كتاب الفرائض ما نصه ومنها جهالة الوارث وذلك في مسائل
او اكثر احداهما رجل وضع ولداً في المسجد ليلا ثم صاحها فخرج لرحمة فاذا فيه ولدان
ولا يعرف ولد من غيرهما وحات قبل الظهور لا يبرهنه واحدهما ويوضح ما له في بيت المال
وتعقبت على بيت المال ولا يبرهن احد من صاحبه ونالها حرة واحدة ولدت كذا واحدة ولا
في بيت مظالم ولا يعرف ولا يبرهن من غيرهما واحدهما ويسجد على واحدتهما في حمة لمولى
الامة ورايها استا جرح مسلم وضرا في ظلم واحده لولد يهملها ولا يعلم ولد النضر في من
ولد المسلم كالولدان مسلمان ولا يبرهن من ابويهما ولا كل واحد منهما من صاحبه وخاصة
الرجل لراي من حرة وابن من امته الانسان ارضعتهم فليحسب كل واحد منهما من صاحبه
فان حران ويسجد على واحدتهما في نصف حمة لمولى الامة ولا يبرهن من غيرهما
الفتاوى التي ذكرها في الفرائض

في طائفة العلامة ابن الرمي على المغني في فصل العنقري وارجو في كتاب الفرائض ما نصه
في صور السراج بعد ذكر مسائل العنقري وكوفي في كتاب الفرائض اسم تعالى في كتابه
اذ اعلم ان احداهما مات ولا يدري ايتهما هو جمل كانهما ماتا معا لتتحقق الشك فيهما
فقد جرح الله في هذا الفصل في الكتاب بفتح هذا الخلاف

فتاوى مسالمة من الفاضل
في الدرر المحرر من الفرائض ما نصه قلته وتبين من الفرائض جهالة الوارث في ورثة ولداً
والمقتل كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في مسائل مسبوقة في الجيني منها ارضعت
صبياً في ولدها وماتت وجمل ولدها فلا توارث وكذا الوارث تميم ولد مسلم من ولد نصراني
عند الظهور وكما في مسلمان ولا يبرهن من ابويهما اراد في الميتة الا ان يبطل اقلها ما كان باحد
الوارث بينهما

في احكام الفاضل في الاله خرافة اذ ارجع الرجل الثاني في موطأ واحد مولود احد الاثني عشر
مخسناً وصاحباً كما ارضعتها في البغلة والابن البغلة في ولدته فانها ترضعها بالبغلة في ولدته
اللعنوني واخذت بيت المال لانه حاله حاله كالنقطه في الفرائض في كتابه الفرائض
فمنه في علم الفرائض للعلامة الشيخ علي بن محمد الانصاري في كتابه الفرائض في مسائل
خلق ابنا وزوجين فوضعت ابنا وبنتا فاستمر احداهما ولم يعرف في جين ثم وجد امين في فضل كل رقيقين
ويوقف الداء في الصلح او في البيعة وقوله ان سقط في المكن من الاحتمالات تجد اثنين ان يكون المسترسل
هو الابن او البنت فكل واحد منهما مسلم ثم صاحبها كما

فتاوى مسالمة من الفاضل
رجل مات وترك اخاً شقيقاً واخاً لأم وزوجة حامل فوضعت توأمين بنتاً وولداً صحواً
احدهما فلما اتوا اليها وجدوها ميتتين ولم يعرف الصراة من ايهما كسب يكون احدهما رقيقين
والحال ان ورثتهما ان ايهم الشقيق وارضع لأم وامه وذكر حمة المسألة في كتابه الفرائض
وذكر حمة المسألة في كتابه الفرائض في فصل مسترسلين وبنين وحكم فيهما